

الايم عن تبديل الوصية المحرم تبديلها يشعر بذلك اذ لو لم يكن التبديل للاصلاح مطلوباً لم ينف الايم عنه. وختم الكلام بقوله (إن الله غفور رحيم) للاشعار بما في هذه الاحكام من المصلحة والمنفعة وبأن من خالف لاجل المصلحة مع الاخلاص فهو منقوله

## فَتَاوَى الْمَبَانِي

فتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، اذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل ان يبين لنا اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء، واننا نذكر الاسئلة بالتدرج غالباً وبقدمنا متأخراً لسبب حاجة الناس الى بيان موضوعه ورمزاً جيناً غير مشترك لثقل هذا. ولان يفتي على سؤاله شهران أو ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان عندنا سبب صحيح لا نغفاله

### الناسخ والمنسوخ في القرآن

(س ٧٨) السيد احمد منصور الباز في (طوخ القراموص) : ثبت أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً وان من المنسوخ ما نسخ حكمه وبقي رسمه ومنه العكس كقوله «الشيخ والشيخة اذا زنيا فارحوا البتة نكالا من الله» فقد ثبت في الصحيح أن هذا كان قرآناً بلياً . ومما نسخ حكمه وبقي رسمه ولا يعلم له ناسخ كما في الصحيح «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لقتى لهما ثالثاً» الخ فهل من حكمة ترشدنا اليها يمتازكم وضاح السبل في إبقاء رسم المنسوخ ورفع رسم الناسخ مع بقاء حكمه وفي نسخ لفظ مع بقاء حكمه وعدم وجود ناسخ له

(ج) قد تقدم في التفسير المنشور في هذا الجزء أهم أحكام النسخ وحكمته ومنها الاشارة الى أن حكمة بقاء الآية التي نسخ حكمها التذكير بنعمة النسخ والتعبير بتلاوتها اما نسخ لفظ الآية مع بقاء حكمها أو نسخ لفظها وحكمها ما فمما لا يجب علينا اعتقاده وإن قال به القائلون ورواه الراوون وقد عاناه القائلون به والتمسوا له من الحكمة ما هو أضعف من القول به وأبعد عن الحق

واعلم أن القرآن كلام الله المنزل على نبيه محمد (ص) وهو أصل الدين وأساسه

أحكمت آياته فلا تفاوت فيها ولا اختلاف ولا تناقض ولا تعارض وما ذكره من  
الجل التي قالوا إنها كانت من القرآن ونسخ لفظها لانضاهي أسلوب القرآن ولا  
تحاكيه في بلاغته واتصديق بذلك مدعاة لتشكيك الماحدين في القرآن . وقد  
ثبت أن بعض الزنادقة كانوا في زمن الرواية وتلقي الحديث من الرجال يلبسون  
لباس الصالحين ويضعون الحديث وكان يروج على الناس لاستيفائهم شروط الرواية  
الظاهرة من العدالة وحسن الحفظ وغير ذلك حتى إن بعضهم تاب ورجع عما كان  
وضعه ولولا اعترافه به لم يعرف فما يدرينا أن بعضهم مات ولم يقب ولم تعرف حقيقة  
حاله وبقي ماوضه راجحا مقبولا لم يطمئن في سنده أهل النقد . لأجل هذا لا يعتمد  
على الحديث الا اذا كان مع صحة سنده موافقا لأصول الدين الثابتة بالقطع ولاغير ذلك  
من الحقائق القطعية ككون الشمس لا تيب عن الارض كلها عند ما تيب عنا كل يوم  
وانما تيب عنا وتشرق على غيرنا الا اذا أمكن الجمع ، ولا يؤخذ بأحد الأحاديث الآحاد  
الصحيحة السند في العقائد لأنها ظنية بانفاق العلماء والعقلاء والله تعالى يقول « وان  
الظن لا يفتي من الحق شيئا » ومثلها آيات في التشيع على الكافرين باتباع الظن .  
واذا كان القرآن لا يثبت الا بالتواتر المفيد للقطع وكان كونه الآية منسوخة فرع  
كونها آية كان لنا بل علينا أن لا نصدق بأن كونه هذا القول آية منسوخة الا إذا  
روي ذلك بالتواتر من أول الاسلام كما روي القرآن . وليس فيما زعموا أنه قرآن  
نسخت تلاوته شيء متواتر . وهذا الذي رووه من حديث الشيخ والشيخة اذا  
زينا ، مروى عن أبي بن كعب وروى أيضا من حديث أبي أمامة عن خاتمه المعجماء  
وعن عمر ( رض ) وليس هذا من التواتر في شيء ، وكذلك الأثر الذي فيه  
هو كان لابن آدم واد لا يفتي اليه ثانيا ، الخ وفي رواية « لو كان لابن آدم واديان ، الخ  
فهو موقوف على أبي فان سلمنا أن السند اليه صحيح فإين التواتر الذي لا يكون إلا  
برواية جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب . وجملة القول انه لم يرو في هذا المقام  
حديث صحيح السند الا قول عمر في الشيخ والشيخة اذا زينا وهو من رواية الآحاد  
ولذلك خالف الخوارج وبعض المعتزلة في الرجم ولم يكفروهم أحد بذلك . وأنا لا اعتقد  
بصحة ، وان روي في الصحيحين من أنكروا من المقلدين ذلك فلا يكتب الي لا مرد له عشرات

من أحاديث الصحيحين لم يأخذ بها أئمة وفقهاء مذهبه وسائر المذاهب الذين لا ينكر على أحد منهم شيئاً وحجتي واضحة وهو أن المقام مقام اثبات القرآن وطريق اثباته للتواتر بالأجماع فلو تواترت الرواية عن عمر أو غيره وأجمع عليها لقلت بأن عمر قال ذلك والأحاديث الصحيحة الصريحة المسندة المرفوعة إلى النبي (ص) التي خالفها الفقهاء كثيرة وهي في الأعمال التي يجب أخذها من أحاديث الآحاد بالأجماع وعدم اعتقاد صحة هذا الحديث لا يترتب عليه ترك مشروع ولا إثبات خلافه فلا ضرر فيه وإنما الضرر في ترك ما ذكره وإملاك تقوله ما هو جواب مثبتي هذا الضرب من النسخ فأقول قال السيوطي في الاتقان ما نصه :

« الضرب الثالث نسخ تلاوته دون حكمه وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم وهلا أبقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب الفنون بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال لطلب طريق مة مطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بنام والنام أدنى طريق الوحي اه وهو كما ترى لا قيمة له فان الوحي للأنباء كاه قطعي وبذل النفوس هنا لا معنى له . والأحكام التي رويت لنا عن الآحاد فأفادت الظن كانت يقينية عند الذين سمعواها من النبي (ص) فإذا كانوا سمعوا الآية من النبي ثم فرضنا أنه أمرهم بتركها وعدم قرائتها مع بقاء العمل بها أفلا يقال ما هي حكمة ذلك بالنسبة إليهم وإلى من بعدهم .

### ﴿ مذهب العامي واتباعه الرخص ﴾

(س ٧٨) ومنه : يقال العامي لا مذهب له فهل يجوز له ان يتخذ كل مذهب في

رخصه ولو بسبب عذر ضعيف

(ج) قولهم العامي لا مذهب له صحيح لانزاع فيه فان ذا المذهب هو من له

طريق في معرفة الاحكام بدلائلها والواجب على العامي ان يسأل أهل الذكر أي العارفين بالكتاب والسنة عن كل مسألة تعرض له قائلاً ما هو حكم الله تعالى في هذه المسألة فما أخبروه به عن الله وعن رسوله وجب عليه الأخذ به اذا اعتقد أن المسؤل ثقة عارف ولا يجوز له أن يتبع رأي أحد يخالف ذلك فاذا بانته عن الشارع في أمر عزيمة ورخصة فله أن يعمل بالرخصة عند الحاجة ويجهل العزيمة هي الأصل . ومن يسأل عن رخص المذاهب وآراء العلماء ويتبع أسهلها عليه وأقربها من هواه فهو متلاعب بدينه .

## ﴿ الوصية النامية المنسوبة الى النبي (ص) ﴾

(ص ٨٠) أرسل اليها السيد صالح المرجاني بمصر صورة هذه الوصية وسألنايان رأينا فيها لقراء النار وهي:

## ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام في ليلة الجمعة وهو يقرأ القرآن العظيم فقال لي يا شيخ أحمد المؤمنین حالهم تهبان من شدة مصيبتهم فاني سمعت الملائكة وهم يقولون تركوا ذكر الله سبحانه وتعالى فأراد ربك أن يهضب عليهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يارب ارحم أمي فانك أنت انفور الرحيم وأنا أعلمهم بذلك يتوبوا وان لم يتوبوا الامر اليك وهم قد ارتكبوا المعاصي والكبائر وتركوا اللبث واتبعوا الزنا ونهصوا الكيل وشربوا الخمر واشتعلوا بالقسية والتميمة واحترقوا الفقير والمسكين ولا يعطوا الفقير حقه وتركوا الصلاة ومنعوا الزكاة فأخبرهم يا شيخ أحمد بذلك وقول لهم لا تتركوا الصلاة وأتوا الزكاة واذا مر عليكم تارك الصلاة لا تسلموا عليه واذا مات لا تمسوا في جنازته وانتهوا واستيقظوا واجتنبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن وقل لهم الساعة قد قربت ولا يمتقي من الدنيا الا القليل وتظهر الشمس من مغربها فأرسلت اليهم وصية بعد وصية فلم يزدادوا الا طغيانا وكفرا ونفاقا وهذه آخر وصية فقال الشيخ أحمد قد استيقظت من منامي فوجدت الوصية مكتوبة بجانب الحجرة النبوية بخط أخضر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأها ولم ينقلها كنت خصمه يوم القيامة ومن قرأها ونقلها من بلد الى بلد كنت شفيعه يوم القيامة فقال الشيخ أحمد والله العظيم قسا بالله ثلاثا ان كنت كاذبا فأخرج من الدنيا على غير الاسلام فمن بدله بعد ما سمعه فأذاعه على الذين يدلونه ان الله سميع عليم ومن شك في ذلك فقد كفر وعليكم بتقوى الله تنجوا من المهالك وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تمت بالتام والكمال والحمد لله على كل حال وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اه بصها المطبوع المنشور

(النار) اتنا تذكر اتنا وأينا مثل هذه الوصية منذ كنا تعلم الخط والتهجي

الى الآن مرارا كثيرة وكلها معزوة كهذه الى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجره النبويه والوصية مكذوبة قطعا لا يختلف في ذلك أحد شم وأئمة العلم والدين وأنما يصدقها البداه من العوام الأميين ولا شك أن الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية ولذلك وضعها بعبارة عامية سخيفة لاحاجة الى بيان أغلاطها بالتفصيل. فهذا الاحق المفترى ينسب هذا الكلام السخيف الى أفصح الفصحاء وأبغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم ويزعم أنه وجده بجانب الحجره النبويه مكتوبا بخط أخضر يريد أن النبي الاثمي هو الذي كتبه ثم تجرأ بعد هذا على تكفير من أنكره. فهذه المصيبة هي أعظم من جميع المعاصي التي يقول انها فشت في الامة وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه فان كل واحد منهم يكذب واضع هذه الوصية بها وقد قال المحدثون ان قوله (ص): من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار: قد نقل بالتواتر ولا شك ان واضع هذه الوصية متعمد لكذبها ولاندري أهناك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا

اما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن وانهما كهم في المعاصي فهو شاهد و آثار ذلك فيهم مشاهدة فقد صاروا وراء جميع الامم بعد ان كانوا بدينهم فوق جميع الأمم وللعذاب الآخرة أخزى وهم لا ينصرون الا ان يتوبوا ولا حاجة لمن يريد نصيحتهم بالكذب على الرسول ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها ان يعتمد عليها شرعا بل لا يجوز له ذلك الا اذا كان مارآه موافقا للشرع فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدينا وهما ملوآن بالعظائم والمعبر، والآيات والنذر،

### كيفية فرض الصلاة والمراجعة فيه

(س ٨١) عوض اخندي محمد الكفراوي في (زفتي): أحقيقة ما قاله ابيروى من ان الصلاة كانت اول ما فرضت خمسين صلاة وان النبي (ص) راجع فيها ربه بارشاد موسى عليه السلام حتى جعلها الله خمسا في الفعل وخمسين في الاجر؟ أفيدونا ولكم الاجر من الله ولا زال مناركم هاديا للمسلمين

(ج) إن ما ذكره مروى في حديث المعراج وقد اختلف فيه المسلمون على صحة سنده والمثبتون له وهم الجمهور وقد اختلفوا في كونه وقع بقظة أم مناما واستدل القائلون

بانه منام رواية شريك عند البخاري إذ يقول النبي (ص) في آخرها « ثم استيقظت » وفي رواية له أنه رأى ما رأى وهو بين النوم واليقظان . ومسألة المراجعة على كل حال من المشابهات او من الشؤون الغيبية الروحية وقالوا ان من حكمها تكرار المناجاة وما يتبعها من همة التخفيف والله أعلم

### صححة الرؤى والأحلام

(ص ٨٢) ومنه : هل من سند صحيح الاعتقاد بصحة الرؤى والأحلام فقد فتت

بين عامة المسلمين

(ج) إنما يحتاج الى صححة السند في اثبات الاخبار المنقولة عن الآحاد ولا حاجة الى ذلك هنا فان صدق الرؤيا واقع بالتجربة وثابت بالكتاب ولكن ما يصدق منها قليل جدا ولا يقع الا الأقل من الناس وهو لا يعلم الا بعد ظهور تأويله بالفعل كما وقع لمن رأى في شهر يوليو سنة ١٩٠٣ تلك الرؤيا للشيخ علي يوسف وكتب بها اليه وكان في باريس وهي أنه تزوج فكان لزواجه نبأ وانقط وحكم القاضي بطلان العقد وطفق الشيخ علي يسي ويتخذ الوسائل لدى الحكومة وبعض النظار . وقد أجاب الشيخ علي يوسف صاحب الرؤيا بكتاب من باريس يذكر فيه تأويلها يصر فيها عن ظاهرها ولكنها وقعت بعد سنة كما رأها الرائي وكتابه محفوظ عند الشيخ علي وكتاب الشيخ علي في تأويلها محفوظ عنده . وقد قال الصوفية ان الرؤيا الصالحة تسر ولا تفر فلا يجوز لاحد الاعتماد عليها وانتمت بها وقال أهل النزع ان الرؤيا لا تعتبر شرعا في اثبات الاحكام أو نفيها فلا يجوز لمن سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام شيئا أن يعتمد به على أنه من الدين وذلك لعدم انتمت بضبط الرائي وحفظه لما رأى ولان الشريعة قد كملت في حياته (ص) فلا تحتاج الى زيادة كما قال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم »

### كتاب إصابة السهام والمعاداة المتبعة في الجمعة

(ص ٨٣) السيد محمد البسيوني بكفر الباجور :

إني كنت بمجلس يحتوي أناسا من أهل العلم وكنا نقرأ في كتب دينية منها (كتاب إصابة السهام ، فؤاد من حاد عن سنة خير الانام ) تأليف حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمود محمد أحمد خطاب السبكي أحد علماء الازهر الشريف حالا وهذا الكتاب

يحتوي على أحكام دينية ومبطل لبعض العادات الموجودة بالمساجد مثل قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة بصوت عال والترقي فيه بين يدي الخطيب واللفظ في الختان قرأنا بعض سادات العلماء يعترضون على المؤلف وقد ألفت كتب ضد الكتاب المذكور حتى صار الآن بعض البلاد يركزنا وهو مركز منوف (المنوفية) ينقسم الى قسمين أحدهما تبع خطا الشيخ محمود خطاب المنذ كور والآخر غير موافق له حتى يؤل الامر أحيانا الى نزاع رسمي بين الفريقين وحيث اتنا لم نعرف المصيب من الخطي فقد حررنا هذا راجين من حضرتهكم أن تفيدونا بمجلتكم العلمية حتى نهتدي الى الصواب ولحضرتهكم الفضل

(ج) ان الشيخ محمود خطاب قد أهدي الينا كتابه المذكور في السؤال وقرظناه في الجزء الاول من مجلد المنار السادس ونقلنا عنه ما ذكره في بدع الجمعة وكان الشيخ محمد بنحيت ألف رسالة في ذلك قرظناها في الجزء الرابع والعشرين من المجلد الخامس وفي الاول والرابع من المجلد السادس وبيننا في هذا التقرير خطأ من يزعم أن الترقية وقراءة الكهف من الامور المشروعة في يوم الجمعة كؤلف الرسالة فالسبكي هو المصيب وقراءة مؤلفاته نافعة ان شاء الله تعالى واذا أردت زيادة الايضاح فارجع الى الاجزاء التي ذكرناها .

### — وجوب الختان أوسنيته —

(س ٨٤) من الشيخ مصطفى الحنبلي في (حلوان) : حصل بيننا وبين بعض التهاء خلاف في مسألة فقهية دينية موجودة في كتب الفقه وهي ( الختان واجب على الذكر والانثى ) وردت هذه القاعدة الفقهية في شرح الدليل وشرح الزاد للإمام احمد بن حنبل وعليكم بعد ذلك بكتاب المنسب للإمام احمد أيضا فأقنونا ودام فضلكم

(ج) اتنا نطبع في هذه الايام كتاب (المنقح) في الفقه الحنبلي وهو من المتون المعتمدة وعليه حاشية جارية وفيها عند قول اتن « وجب الختان مالم يخفه على نفسه » مانصه « وهو شامل للذكور والانثى وعنه لا يجب على النساء وصحتها بهضم وعنه يستحب » اهناقصود ومنه يعلم أن في المسألة روايات أشهرها الوجوب وهو مذهب

الشافعي والرجال والنساء فيه سواء. والمشهور أنه سنة قال النووي وعليه أكثر العلماء ومنهم الحنفية والمالكية وقد جرى عليه العمل ولكن لا يوجد حديث يحتاج به في الأمر به حديث «ألق عنك شعر الكفر واحتنن» عند أحمد وأبي داود والطبراني وابن عدي والبيهقي قال الحافظ بن حجر فيه انقطاع وعنه وأبوه (كليب راويه) مجهولان . وقال ابن المنذر : ليس في الحنن خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع : واحتج القائلون بأنه سنة بحديث أسامة عند أحمد والبيهقي «الحنن سنة في الرجال مكرمة في النساء» ورواه الحجاج بن أرطاة مدلس . والذي لا نزاع فيه هو ما قلناه من أنه سنة عملية كان في العرب وأقره النبي (ص) وعده من خصال الفطرة وهو من ذرائع النظافة والسلامة من بعض الأمراض الخطرة .

### نقض الوضوء بمس الذكر

(س ٨٥) السيد محمد بن عبد الله بن محمد البار الحسيني في (عدن) : روم من حضر تكلم الأعراب عما تروونه في الحديثين الواردين في انتقاض الوضوء وعدمه حديث «من مس ذكره فليتوضأ» وحديث «هل هو إلا بضعة منك» هل الحديثان صحيحان وهل بينهما تعارض وما الذي بان لكم الحق فيه وما الذي يجب أن نعمل به؟

(ج) الحديث الأول فيه روايات أصحها وأشهرها حديث بسرة مرفوعاً «من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ» رواه مالك والشافعي وأحمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه غير واحد منهم وقد احتج البخاري ومسلم بجميع رجال سنده ولم يخرجاه في صحيحهما لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة قال البخاري ان مروان حدث به عروة فاستراب فارسيل مروان رجلاً من حرسه إلى بسرة فعاد إليه بأميات الخبر عنها ومروان مطعون في عدالته وحرسه مجهول ولكن ثبت عن غير واحد من الأئمة ان عروة سمع من بسرة بمد ذلك كما في صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت إلى بسرة فسأتها فصدقت . قال في المنتقى : وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب : ووردت أحاديث أخرى بمناه

وأما حديث «هل هو إلا بضعة الامنك» فقد رواه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني من حديث طلق بن علي بلفظ : الرجل لمس ذكره أعليه وضوء : فقال (ص)

« هل هو الأبيضة منك » صححه عمرو بن القلاص ورجحه على حديث بسرة هو وعلي بن المدني والطحاوي وصححه أيضا ابن حبان والطبراني وابن حزم ولكن ضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي وقال قوم أنه منسوخ منهم ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي لتأخر إسلام بسرة عن إسلام طلق ولما كان عليه الناس من العمل بحديث بسرة لأنها حدثت به في دار المهاجرين والأصهار ولأن من شواهد حديث بسرة ما رواه طلق نفسه وصححه الطبراني عنه بانظـه من مس فرجه فليتوضأ »

وجملة القول ان حديث بسرة أصح سندا لان رجاله رجال الصحيحين وحديث طلق لم يحتج الشيخان برجال سنده وهو من رواية ابنه قيس عنه وقال الشافعي سألتنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه وقال أبو حاتم وأبو زرعة انه ممن لا تقوم به حجة فالأول أصح سندا ومن رأى عند المصححين لحديث طلق ما ينفي ما طعنوا به على سنده ولم يثبت عنده النسخ فله ان يحمله على الرخصة كإقال الشعراني في ميزانه ويحمل حديث بسرة على التزيم . أما ترجيح حديث طلق على حديث بسرة فلا وجه له ألبتة والله أعلم

(س ٨٦) ومنه : ثم نروم الافادة عما كان صلى الله عليه وسلم يلبسه من الثياب في غالب أوقاته وعما حث على لبسه (ص) وما نهى عنه ، وهل تتبع اثياب الفاخرة محمود أو مذموم ؟ لازتم عن أحيا السنة وأمات البدعة

(ج) كان صلى الله عليه وآله وسلم يلبس في غالب أوقاته لباس قومه من الازار والرداء ولبس أيضا من لباس الروم والفرس وحث على لبس اثياب البيض وكان أحب الثياب اليه ان يلبسها الخبرة كافي حديث أنس عند الشيخين وغيرهم وهي ( كنية ) برد يعاني من القطن أو الكتان سمي بذلك لانه محبر أي مزين بالخطوط والالوان وكان من أحبها اليه كذلك القميص كافي حديث أم سلمة عند أحمد وأصحاب السنن ما عدا ابن ماجه وكان يهتم ويسدل عمامته ولم يتسروا ولكنه قال : اتزروا وتسروا : ونهى عن لبس الحرير المصبمت الحاجة كرض وعن المنسوج بالذهب وتقدم تفصيل ذلك في المتار وعن لباس الشهرة وعن جز اثوب خيلاء وقالوا ان المراد بثوب الشهرة ما يخاف

به اللابس الناس ليرفموا اليه أبصارهم فتيه عليهم ويفتخر بلبوسه وهذا من السخف والصفار فان عالي الهمة لا يفتخر بثيابه . ولم يته عن اللبوس الفاخر مع حسن القصد بل لبس ثيابا عالية الثمن . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد ومسلم قال قال رسول الله (ص) : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » فقال رجل ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونمله حسنا فقال (ص) : « ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمص الناس » أي احتقارهم . وجملة القول ان اللبس من الأمور العادية والابن لا يذم لباسا الا اذا كان في لبسه ضرر في الاخلاق أو غيرها كالتسرف

## باب الترتيب والتعلم

نابتة العصر ، ومستقبل مصر

( أو التربية الحديثة )

أن للألفاظ دولاً كدول الأشخاص يعز بعضها في زمن ويذل في زمن آخر اذ تدول العزة الى غيره وان لفظ التربية الحديثة هو في هذا العصر أقوى الالفاظ دولة وأعز نفراً حتى يوشك أن يكون له الظهور والاستعلاء على لفظ (يك) ولفظ (باشا) الذي طفق يتدحرج من فنة عزه بابتذال الترتيب التي يقرن بها اذ صارت تباع بالدراهم والعروض وصار سياسة البيع يتباحسون ويتناجشون فيها ويبيع بعضهم على بيع بعض بالوكس ، والتمن البخس ، حتى ترفع الوضيع ، وتبرم الرفيع ، وأما لفظ التربية وما اشتق منه كالمرابي والمتربي فلم يسجل مسرره ، ولم يهن نصيره ، ولم يخرج عن نصابه ، ولم يعد من شبابه ، ذا مكان لفظ (يك) او (باشا) قدما احترام ولا يزال محترم لانه عنوان الجاه والنزوة ، واقرب من رجال الدولة . فان لفظ (المتربي) محترم اشدا للاحترام لانه عنوان العام والادب ، والسياسة والكياسة ، وصاحبه ، وضع الامل والرجاء بخدمة الامة ، والارتقاء بالوطن الى القمة ، والمستحق لأعمال الحكومة ، وانقاد على القيام بالمشروعات العظيمة ، ويقولون ان اكثر الذين تحلوا بالرتب ، التي تقرن بذلك اللقب ، قد تدلوا بغرور ، ولبسوا أثوبي زور ، لان رتبهم من المواضع الرسمية ، التي تخط بسوء حال الحكومة والمعية ، ( المعية في العرف حاشية الامير الحاكم ) ولقب المتربي من اصطلاح اهل العلم ، ومواضع اهل الذكاء والفهم ، فهم يطلقونه